نحو تفعيل دور المنظمات الدولية الإقليمية في مجال مكافحة جريمتي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي

Towards Affect the role of the international territorial's
organizations to fight against Money laundering and Financing
of terrorism

ط.د/ خياررغدة *

جامعة معسكر / الجزائر

raghda.khiar@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/14- تاريخ القبول: 2021/04/22- تاريخ النشر: 2021/06/20

الملخص

إن الانتشار الواسع لظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي قد أدى إلى محاولة التصدي لها من خلال تكريس دور الجهات التشريعية لحماية الاقتصاد الوطني والأمن العام من الفساد وذلك بوضع ترسانة من القوانين تجرم وتعاقب على ارتكاب مثل هذه الجرائم.

و لكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل امتد كذلك إلى تضافر جهود المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الإقليمية كمحاولة لتشخيص هذه الظاهرة الإجرامية وتحديدتها بالاعتماد على جملة من الآليات والأساليب الاستراتيجية التي تمكن من القضاء عليها في إطار ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى ضبط هذه الجريمة و مكافحتها. و من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء حول تفعيل دور المنظمات الإقليمية في مجال مكافحة جريمتي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب .

الكلمات المفتاحية: تبييض الأموال، تمويل الإرهاب الدولي، المنظمات الإقليمية استراتيجية مكافحة الجريمة، التعاون الدولي.

Abstract:

The widespread phenomenon of money laundering and financing of terrorism at the national and international levels has led to an attempt to address it by devoting the role of the legislative bodies to protecting the national economy and public security from corruption by establishing an arsenal of laws that criminalize and punish such crimes. But it did not stop there, but it also extended to the concerted efforts of the international community, including territorial organizations, as an attempt to diagnose and identify this criminal phenomenon based on a number of strategic mechanisms and methods that enable it to be eliminated within the framework of the conclusion of many International agreements in order to control and fight against this crime.

Through this research paper, we will try to shed light about Affect the role of the territorial organizations to fight against Money laundering and Financing of terrorism.

Keywords: Money Laundering; Terrorist Financing; Territorial's organizations; Mechanisms of fighting criminality; International cooperation.

مقدمة

إن التطور التكنولوجي الحاصل في مجال المواصلات والاتصالات كان له تأثير كبير في استفحال و تفشي ظاهرة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي في الكثير من الدول، لذلك كان لزاما على أفراد المجتمع الدولي بعد تأكيد

المخاطر المحدقة بالسلم و الامن الدوليين و ما شهدته الساحة الدولية من أعمال عنف و إرهاب و تبييض للأموال، بشكل استدعى تضافر الجهود الدولية و الإقليمية لمواجهة هذا النوع من الجرائم الذي أصبح يهدد الدول في كيانها و تماسكها الاجتماعي، الأمر الذي حتم على أفراد المجتمع الدولي آليات إقليمية لمواجهة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي.

و يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة باعتبار أن جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب تعد من الجرائم المستحدثة التي نالت حظا وافرا من الدراسة و الاهتمام من قبل الفقهاء و الباحثين، و نظرا لخطورتها و تأثيرها على النظام المالي للأشخاص، فقد تبدو الآليات الدولية وحدها غير كافية من أجل مكافحتها، مما يستوجب الأمر تدخل هيئات أخرى في هذا الإطار، و يتعلق الأمر بالمنظمات الإقليمية و التي أثبتت دورها الفاعل في مجال مكافحة الجرائم المنظمة في كل أنحاء العالم من خلال أساليبها و آلياتها الخاصة.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاستراتيجيات المتبعة من قبل المنظمات الإقليمية في إطار مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فاعلية المنظمات الإقليمية في الحد من هذا النوع من الجرائم؟ بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تبعا للخطة الآتية :

المبحث الأول: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي على الأصعدة الأوروبية و الأمريكية و الآسيوية.

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي على الصعيدين العربي و الإفريقي.

المبحث الأول: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الدولي على الأصدقاء الأوروبية والأمريكية والآسيوية

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الآليات والتدابير التي اتخذتها الأجهزة الإقليمية على مختلف الأصدقاء الأوروبية، الأمريكية والآسيوية في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، في بداية الأمر سنتعرض لدور الاتحاد الأوروبي ثم نتطرق إلى استراتيجية منظمة الدول الأمريكية وكذا رابطة الدول المستقلة على النحو الآتي:

المطلب الأول: استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

لعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في مكافحة الجريمة المنظمة بصفة عامة وجريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بصفة خاصة حتى قبل تشكيل مجلس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت 1992،¹ حيث صدر عن مجموعة التوجيه الأوروبية منع استخدام النظام المالي في تبييض الأموال سنة 1991.²

و بعد معاهدة الوحدة الأوروبية ظهر التعاون الأمني الأوروبي بصورة شاملة ومنظمة من خلال أجهزة الاتحاد الأوروبي خاصة وأن معاهدة الاتحاد الأوروبي ساعدت على حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الأمر الذي زاد من نشاط المنظمات الإجرامية وتوسيع نطاقها ليمتد إلى مختلف الدول الأعضاء الأخرى مستغلة الفجوات القانونية والحدود المفتوحة. وهذا

¹ - عادل محمد السيون، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 61.

² - مفيد نايف الدليعي، غسل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان 2006، ص 225.

ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى مكافحة جميع أنواع الجرائم المنظمة و على رأسها عمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي و ذلك من خلال انشاء عدة أجهزة أوروبية نذكر منها على سبيل المثال³:

الفرع الأول : وحدة شرطة المخدرات الأوروبية

تم إنشاء هذه الوحدة سنة 1993 داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي مقرها لاهاي بهولندا وتتمثل مهمتها في مكافحة المخدرات و المنظمات الإجرامية و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ، و توسع اختصاص الوحدة ليشمل كذلك جرائم الاتجار غير المشروع في المواد المشعة النووية و شبكات الهجرة غير الشرعية و تهريب السيارات بعد اتفاق وزراء الاتحاد الأوروبي سنة 1995 أضيف لها اختصاص جرائم الاتجار بالأشخاص هذه الوحدة تمارس عملها من خلال تبادل المعلومات⁴.

الفرع الثاني: الوحدة الخاصة المسؤولة عن جرائم الاحتيال الواقعة ضد المصالح المالية للاتحاد الأوروبي

يعد الاحتيال ضد المصالح المالية للإتحاد الأوروبي مصدرا لتقليد للعائدات غير المشروعة التي تحصل عليها المنظمات الاجرامية من خلال استغلال التشريع أو ضعف وسائل تنفيذ القانون، لذلك تمارس وحدة مكافحة جرائم الاحتيال ضد المصالح المالية للإتحاد وظائف تشريعية عملية ، فهي تعمل على تطوير استراتيجية مكافحة الجريمة الاقتصادية المخلة بالأمن الاقتصادي

³ - مفيد نايف الدليمي ، المرجع السابق ، ص 239.

⁴ - بن الأخضر محمد ، الآليات الدولية لمكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2015/2014 ، ص 153 .

للمجموعة الأوروبية من جهة و تمارس أداء فعال في حماية عملات الاتحاد الأوروبي ضد جرائم تزيف العملة من جهة أخرى .

الفرع الثالث: الشرطة الجنائية الأوروبية

تم إنشاء مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية في ماي 1998 على إثر توقيع الاتفاقية من طرف الدول الأوروبية بهدف التعاون الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب و تهريب المخدرات و تبييض الأموال .و يتم ذلك من خلال تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المختصة بصورة منتظمة و شاملة و سرية ، كما يعتبر انشاء الشرطة الجنائية الأوروبية تطورا منطقيا لمواجهة تحديات الجريمة المنظمة عبر الدول و الإرهاب الدولي .⁵

الفرع الرابع: القضاء الأوروبي

تم إنشاء هذه الهيئة بفضل قرار العمل المشترك رقم 428 بتاريخ 29 جوان 1998،⁶ بهدف تسهيل التعاون القضائي في المجال الجنائي بين الدول الأعضاء و تدعيم المختصين في مجال معلومات الاتصال، والدعم المباشر بالنسبة للمساعدة القضائية في المجال الجنائي، كما تعمل على بلورة مجموعة من الآليات المستعملة من قبل السلطات الوطنية المختصة .

وقد تم ابرام اتفاق بين المنظمة الدولية للشرطة القضائية والقضاء الأوروبي بتاريخ 09 جوان 2004، تهدف إلى تحسين التعاون بينهما في مجال تبادل المعلومات والتنسيق الثنائي بين الفرق في مسائل التحقيق، كما تم انشاء شبكة أمن و تبادل المعلومات و وضعت وثيقة تقييم خاصة بتهديدات الإجرام المنظم .

⁵ - مفيد نايف الدليبي ، المرجع السابق ، ص 241.

⁶ - بن الأخضر محمد ، المرجع السابق ، ص 155

الفرع الخامس : يورجوست EUROJUST

وهي شبكة مشكلة من قضاة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عددهم حوالي خمسة وعشرون قاض أنشأت سنة 2002 ، حيث أن اختصاص هؤلاء القضاة تابع لتشريعهم الوطني، فإن البعض منهم يخول له اختصاص مباشر للتدخل في دولته الخاصة به في حين لا يخول للبعض الآخر هذا الاختصاص فمثلا العضو البلجيكي في يورجوست لا يمكنه أن يتعامل مباشرة مع السلطات القضائية البلجيكية، بل يجب أن يبعث طلباته الى النيابة الفدرالية البلجيكية وتمثل مهمتهم الأساسية في ضمان تبادل المعلومات القضائية، وتمثل مهامها خصوصا في النقاط التالية :

- تكثيف فعالية السلطات المختصة في مجال العدالة الجنائية

للدول الأعضاء في مواجهة الأشكال الخطيرة للجرائم الدولية المنظمة .

- تسهيل عملية التنسيق الملائمة المتعلقة بالتحقيقات والنشاطات القضائية.

- التبادل القضائي بين الدول الأعضاء والمشاركة في الندوات الدولية وكذا حماية المعلومات.

المطلب الثاني: استراتيجية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في بريدجتاون في جوان 2003 اعتمد أعضاء المنظمة اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. المبرمة في بريدجتاون عام 2002 وتشير المادة 02 من هذه الاتفاقية إلى استخدام اتفاقيات و بروتوكولات الأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب الدولي، لتحديد الجرائم التي تدخل في نطاق اتفاقية منظمة الدول

الأمريكية. و تعتبر هذه الاتفاقية الأداة القانونية الرئيسية لمكافحة الإرهاب على مستوى نصف الكرة الأرضية. وتعمل أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز المراقب الدائم على إيجاد الأدوات التشريعية المناسبة، لتنفيذ المعاهدة. وتشمل هذه العملية تبادل التشريعات النموذجية، واستخدام قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها إلكترونياً والمشاركة في مشروع لوضع تشريعات مع وحدة تعزيز الديمقراطية في أمريكا الوسطى التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وتبحث اللجنة أيضاً عن فرص التعاون مع مشاريع مركز منع الجريمة الدولية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هايتي وأمريكا الوسطى .

وتشمل الإجراءات المحددة المتعلقة بتمويل الإرهاب، مشاركة الأمانة في جهود فريق خبراء غسل الأموال التابع للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة استعمال المخدرات، ومنظمة الدول الأمريكية، الرامية إلى تعديل اللوائح النموذجية المتعلقة بغسل الأموال التي وضعتها لجنة مكافحة إساءة استعمال المخدرات، كي تشمل المعلومات الخاصة بأنشطة تمويل الإرهاب و جرى تعديل اللوائح النموذجية، باقتراح من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.⁷

وتشكل هذه اللجنة في حد ذاتها هيئة لتبادل المعلومات، بالتركيز على مسائل الإرهاب، وتعد اللجنة دورات سنوية عادية، وتتكون اللجنة من الممثلين الرئيسيين للدول الأعضاء المعنيين بمكافحة الإرهاب ويقدم الدعم الفني لها موظفو أمانة صغيرة في مقر منظمة الدول الأمريكية في واشنطن وتساعد الأمانة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل اللجنة وإدارة الاتصالات مع المنظمات الدولية الأخرى. وتشمل اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة

⁷ - ر سالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار رقم 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ، ص62.

الإرهاب على مواد معينة يقصد بها تشجيع تبادل المساعدة القانونية ووقف الاستخدام غير المشروع للجوء السياسي .

و يمثل إعلان سان سلفادور أحدث تعبير عن الإرادة السياسية باسم أعضاء منظمة الدول الأمريكية، فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب . وتبقى منظمة الدول الأمريكية على التزامها بتعزيز الجهود المبذولة من قبل كل من الدول الأعضاء وأمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب .⁸

الفرع الثاني: تدخل رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الدولي

بعد أن واجهت بلدان رابطة الدول المستقلة هجمة واسعة النطاق للإرهاب والتطرف الدوليين، غدت تربط هذه الآفة بخطر عالمي يستحيل الاحتماء منه داخل الحدود الوطنية الضيقة بدون تضافر الجهود لمحاربتة. حيث تم توقيع معاهدة التعاون لمكافحة الإرهاب في جوان 1999 بمينسك والتي تمثل الأساس القانوني لتعاون الهيئات المختصة في الرابطة بالنسبة لقضايا منع الأعمال الإرهابية وكشفها وكبحها والتحقيق فيها .

و في جوان 2000 تم الاعتماد على برنامج الدول الأعضاء في الرابطة لمكافحة الإرهاب الدولي ومظاهر التطرف الأخرى، وهو برنامج يمتد الى غاية عام 2003، وبتنفيذه يتيسر تنسيق ما تبذله بلدان الرابطة من جهود لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يتم تعاون الدول الأعضاء في الرابطة مع مراعاة مصالحها الوطنية ووفقا لما تنفرد به الدولة المعنية.⁹

⁸ - ر رسالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار رقم 1373(2001) بشأن مكافحة الإرهاب، ص 64.

⁹ - ر رسالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار رقم 1373(2001) بشأن مكافحة الإرهاب ص 25.

و أدى تنفيذ أنشطة البرنامج الى زيادة تقييد الدول الأعضاء في الرابطة بالمعاهدات الدولية الرئيسية في ميدان محاربة الإرهاب الدولي، المبرمة في إطار الأمم المتحدة و مجلس أوروبا ، كما أدى الى تسريع إجراءاتها الداخلية اللازمة لبدء سريان المواثيق الدولية ذات الصلة ، المعتمدة في إطار رابطة الدول المستقلة. و قامت أجهزة إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء في الرابطة بالعمليات الإجرائية و الوقائية المنسقة بصورة ثنائية ، و متعددة الأطراف والهادفة إلى اتخاذ خطوات وقائية ، و كبح الأعمال الإرهابية و نشاط الجماعات الذي يشمل الاتجار بالأسلحة المحظورة و المخدرات و الهجرة غير القانونية.

كذلك ، تم إنشاء مركز مكافحة الإرهاب من قبل الدول الأعضاء في الرابطة و هو يعمل منذ ديسمبر 2000 و الذي أشرف على تنفيذ تمارين عام 2002 لمكافحة الإرهاب الآتي من الجنوب لفائدة هيئات الأركان والقيادة على أراضي جمهوريات قيرغيزستان و كازاخستان و طاجيكستان بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون التابعة لدول الرابطة.¹⁰

علاوة على ذلك، قامت الدول الأعضاء في الرابطة بإبرام معاهدة لمكافحة إضفاء الشرعية على غسل عائدات الجريمة و على تمويل الإرهاب المبرمة في دوشانبه عام 2008. و هذا من أجل محاربة الجريمة المنظمة. حيث أقرت الجمعية البرلمانية المشتركة لرابطة الدول المستقلة قانونا جنائيا نموذجيا للدول الأعضاء في الرابطة و قانونا نموذجيا لمكافحة تمويل الإرهاب و توصيات بشأن توحيد و ملائمة التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب.¹¹

¹⁰ - ر سالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار رقم 1373(2001) بشأن مكافحة الإرهاب ص 26.

¹¹ - الجمعية العامة رقم 40/61 الصادرة بتاريخ 2007/07/27 بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، ص 28 .

وبناء على ذلك، يمكن القول أنه في إطار رابطة الدول المستقلة وضع الأساس القانوني و اتخذت تدابير عملية مشتركة للتصدي لتحديات العصر واخطاره بما فيها الإرهاب الدولي، وهذا الامر يسهم في تعزيز الاستقرار و حفظ السلم في المنطقة.

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين العربي والإفريقي

على غرار باقي المنظمات الإقليمية الأوروبية والأمريكية فقد عمدت الدول العربية على تكثيف الجهود من أجل التنسيق ضد الجريمة المنظمة وذلك بخلق أجهزة تعاون و تنسيق ، لعل أبرزها جامعة الدول العربية و مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و من جهة أخرى سعى الاتحاد الإفريقي إلى مواجهة هذه الجرائم الخطيرة. حيث كان له دور فاعل في مكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال التدابير و الآليات التي اتخذها في سبيل ذلك.

المطلب الأول : جهود الدول العربية في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الارهاب

الفرع الأول: دور جامعة الدول العربية في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الارهاب

تلعب جامعة الدول العربية دورا هاما في مجال مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الدولي و يظهر ذلك من خلال الجهود التي تبذلها في إطار التعاون الدولي من أجل الحفاظ على السلم و الأمن بين الدول الأعضاء في نطاقها الإقليمي. حيث قامت بتاريخ 2010/12/21 بإعداد اتفاقية سميت

بالاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب¹² ، تهدف إلى تدعيم التدابير الرامية الى مكافحة جرائم غسل الأموال و تمويل الإرهاب و تعزيز التعاون العربي في هذا المجال على أن لا يتم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى¹³ . و قد نصت الاتفاقية من خلال المادة الرابعة على جملة من التدابير الوقائية التي يجب على كل دولة طرف اتخاذها في سبيل مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ، تتمثل فيما يلي :

- ضع نظام داخلي شامل في كل دولة للرقابة والاشراف على المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات في مجال تحويل الأموال .
- أن تكفل كل دولة عضو قدرة السلطات الإدارية والرقابية المعنية بإنفاذ القانون و سائر السلطات المختصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على التعاون و تبادل المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي و الدولي.
- أن تتخذ الدول الأطراف تدابير مناسبة لكشف و رصد حركة النقود والأدوات المالية القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها دون إعاقة حركة رأس المال المشروع.¹⁴

كما نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير تشريعية لإنشاء وحدة التحريات المالية ، و أن تكفل لها صلاحيات

¹² - الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المؤرخة في 2010/12/21، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/3d3db3f5-15c5-4af1-ad9e-43d63885b923.pdf>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/10/03 على الساعة 14.15 .

¹³ - المادة 02 من الاتفاقية السالفة الذكر

¹⁴ - المادتين 04 و 05 من الاتفاقية السالفة الذكر

تمكنها من مكافحة الفعالة لجرائم غسل الأموال و تمويل الإرهاب.¹⁵ و إلى جانب هذه الاتفاقية ، يوجد العديد من المنظمات و الأجهزة الأمنية التي سعت من خلالها جامعة الدول العربية إلى مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ، نذكر منها على سبيل المثال:

أولاً : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

أنشأت هذه المنظمة خلال الدورة الثالثة و الثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 10 أفريل 1960 بموجب القرار 1685، أين يتمثل دور هذه المنظمة في توثيق التعاون بين الدول الأعضاء بهدف الوقاية من الجريمة ومكافحتها ومعالجة آثارها و ذلك في المجالات التشريعية و القضائية والاجتماعية و كذا في مجالات المؤسسات الإصلاحية و التهديبية¹⁶ .

كما نص القرار على الوسائل الكفيلة لقيام المنظمة بتحقيق أهدافها المتمثلة في:¹⁷

- إجراء الدراسات و البحوث العلمية المتعلقة بأسباب و عوامل الانحراف و الجريمة و استنباط وسائل الوقاية و العلاج .
- دراسة التدابير والعقوبات واقترح الأنظمة الملزمة للمؤسسات الإصلاحية و العقابية.

¹⁵ - المادة 07 من الاتفاقية السالفة الذكر

¹⁶ - وافق مجلس الجامعة العربية بموجب القرار رقم 1685 في دورته الثالثة و الثلاثون بتاريخ 10/04/1960 على انشاء وكالة متخصصة في نطاق الجامعة العربية يطلق عليها اسم المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، حيث تقوم المنظمة بعملها بواسطة جمعية عامة و مجلس تنفيذي و مكاتب ثلاث : مكتب مكافحة الجريمة ، مكتب الشرطة الجنائية و مكتب المخدرات .

¹⁷ - بن الأخضر محمد ، المرجع السابق، ص 156.

- إجراء البحوث الجنائية والاجتماعية التي تطلبها الدول الأعضاء وتقديم يد العون في مجال اعداد الباحثين والاختصاصيين في مجال مكافحة الجريمة .

- تأمين و تنمية التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين في حدود القوانين الوطنية.

- تدعيم و تنمية المؤسسات الشرطية التي تساهم في مكافحة الجرائم.¹⁸

ثانيا : مجلس وزراء الداخلية العرب

يعد مجلس وزراء الداخلية العرب أعلى سلطة أمنية عربية مشتركة بعد مؤتمر القمة أسندت إليه مهمة تحقيق الأمن للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، يهدف أساسا الى تنمية و توثيق علاقات التعاون و التنسيق بين دول الأعضاء في شؤون الأمن و قضايا الإجرام¹⁹ .

عقد مجلس وزراء الداخلية العرب ستة عشر دورة خلال تسعة عشر سنة ، حيث أصدر خلالها العديد من القرارات و التوصيات بهدف وضع المبادئ الأولى لأهم محاور التعاون الأمني العربي ، و تعزيزه من بين أهم أدوات التعاون العربي التي أقرها المجلس و المتعلقة بموضوع مكافحة جميع أنواع الإجرام و منها جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و من بينها نذكر على سبيل المثال:

1.الاستراتيجية الأمنية العربية

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب خلال دورته الثانية ببغداد عام 1983 الاستراتيجية الأمنية العربية التي تهدف الى تحقيق التكامل العربي و مكافحة

¹⁸ - عمار تيسير بحبوح ، التعاون الدولي في مكافحة جرائم الإرهاب، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011، ص 41.

¹⁹ - المادة الأولى من قرار مجلس الجامعة العربية رقم 1685 الصادر بتاريخ 10 أفريل 1960.

الجريمة بشتى صورها التقليدية و الحديثة في المجتمع العربي، والحفاظ على أمن الوطن العربي وأمن مؤسساته وهيئاته ومرافقه العامة وحمايتها من المحاولات الإرهابية التخريبية من الداخل والخارج، وكذلك الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي و ضمان سلامة شخصه و حرته و ممتلكاته.²⁰

و بقرار من مجلس وزراء الداخلية العرب فان العمل العربي في المجال الأمني يكون حسب خطط زمنية مدة كل واحدة خمس سنوات . حيث أصدر المجلس ثلاث خطط أمنية ابتداء من سنة 1987 و حسب قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم 96/252 تم انعقاد الاجتماع الرابع للجنة المتخصصة بالجرائم المستحدثة أين تضمن جدول أعمالها موضوعين هامين الأول يتمثل في المكاسب المادية جراء ارتكاب الجرائم المنظمة و الثاني يتعلق بالتجارب العربية و الدولية في اكتشاف و مصادرة العائدات الاجرامية حتى لا تكون مصدر لدعم المجموعات الإرهابية.

كما أوصت الدول الأعضاء بسن تشريعات تجريم تبييض الأموال والاسراع إلى المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية لعام 1994، كما دعت إلى الاهتمام بتدريب العاملين في أجهزة مكافحة الجرائم المنظمة.²¹

2. الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

قرر مجلس وزراء الداخلية العرب بناء على قرار الأمانة العامة رقم 93/271، اعتماد الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب و تكليف الأمانة العامة

²⁰ - محسن عبد الحميد ، التعاون الأمني العربي و التحريات الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 1999، ص 126-127.

²¹ - بن الأخضر محمد، المرجع السابق، ص 158.

بتشكيل لجنة من ممثلي الدول الأعضاء التي ترغب بذلك ، وبمشاركة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بإعداد خطة مرحلية مدتها ثلاث سنوات، لتنفيذ بنود الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب²² و تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق ما يلي :

- مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه
- الحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي و حمايته من الإرهاب
- الحفاظ على أسس الشرعية و سيادة القانون و عدم المساس بالسيادة الوطنية .

- حماية المواطنين و تعزيز احترام حقوق الانسان.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب خاصة في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة و جرائم المجموعات الإرهابية و قياداتها و أماكن تمركزها و وسائل تمويلها.²³
- 3. الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

خلال الدورة الخامسة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس سنة 1986 أقر المجلس الاستراتيجية العربية لمكافحة استعمال غير المشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية ، و تهدف الى تحقيق أكبر قدر من التعاون الأمني لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية و منع زراعة النباتات المنتجة لها.²⁴

²² - محمد عبد الله حسين العاقل ، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة عين شمس،القاهرة،2010،ص128.

²³ - سعيد علي بحبوح النقبلي، المواجهة الجنائية للإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية و الإجرائية للقانون الدولي و الداخلي، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2011 ، ص 777.

²⁴ - مفيد نايف الدلي،المرجع السابق ، ص254.

كما تم توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ 1994/01-05 بتونس خلال الدورة الحادي عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب، سميت باتفاقية تونس، أين تم المسار على نفس النهج الذي سلكته اتفاقية فينا في مجال معالجة ظاهرة غسل الأموال.²⁵ ويتكون مجلس وزراء الداخلية العرب من عدة أجهزة و مكاتب متخصصة تتمثل في :

أ- أجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب

تتمثل هذه الأجهزة في المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب الذي يعتبر أكاديمية عربية لتهيئة القياديين في مجال الأمن العربي ، وحدة ملاحقة المحكومين و المتهمين التي تختص بإجراءات البحث عن المتهمين الفارين و القبض عليهم و تسليمهم ، وحدة المعلومات التي تختص بتزويد الأمانة العامة و مكاتبها بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بما تطلبه من معلومات و بيانات إحصائية.²⁶

ب- المكاتب المتخصصة التابعة للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية

العرب

هناك عدة مكاتب متخصصة تتمثل أولاً في المكتب العربي للحماية والإنقاذ الذي يقوم بمواجهة و مكافحة الحوادث الجسيمة في مختلف مراحلها وذلك بتوفير وسائل الوقاية و الحماية و تأمين كل متطلبات التعاون بين الدول الأعضاء و كذا المكتب العربي لمكافحة الجريمة مقره ببغداد يعمل على تحقيق التعاون بين أجهزة المرور و الهجرة و الجوازات ، كما يقوم بمعالجة العوامل

²⁵- حامد عبد اللطيف عبد الرحمن، جريمة غسل الأموال و سبل مكافحتها ، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية و الشرطة، كلية تدريب الضباط الأكاديمية الملكية للشرطة بمملكة البحرين، 2012، ص 95 .

²⁶- بن الأخضر محمد ، المرجع السابق ، ص 157.

المؤدية للجريمة تقييم التدابير والعقوبات واقتراح الأنظمة الملائمة للمؤسسات العقابية و أيضا المكتب العربي للشرطة الجنائية مقره دمشق تم انشائه عام 1965 حيث يعمل على دراسة أسباب الجريمة و مكافحتها و معاملة المجرمين وتأمين التعاون المتبادل بين الشرطة الجنائية العربية .

وأخيرا المكتب العربي للإعلام الأمني الذي أنشأ بموجب القرار رقم 205 صادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 1992/01/03.²⁷

الفرع الثاني: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا²⁸ نظرا للمخاطر التي تتمخض عن عمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و باعتبار أن هذه المخاطر لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، و عليه و خلال الاجتماع الذي عقد في باريس سنة 2004 الذي ضم مسئولين ماليين من عدة دول عربية نوقشت فيه إمكانية تأسيس منظمة إقليمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تكمن مهمتها الأساسية في مكافحة أنشطة تبييض الأموال على أمل أن تكون المنظمة أداة ناجعة لملاحقة أموال الإرهاب التي يتم التفاعل بها خارج قنوات المصاريف التقليدية الشرعية.²⁹

²⁷ - سعيد علي بحيوح النقي ، المرجع السابق ص49.

²⁸ تم تأسيس هيئة MENAFATF من قبل الدول الأعضاء: الأردن الامارات العربية المتحدة مملكة البحرين جمهورية تونس الجمهورية الجزائرية الجمهورية السورية المملكة العربية السعودية قطر سلطنة عمان الكويت الجمهورية اللبنانية الجمهورية المصرية المملكة المغربية الجمهورية اليمنية ثم انضمت الى المجموعة كل من العراق و موريتانيا عام 2005 و يشغل صفة مراقب في المجموعة كل من الجمهورية الفرنسية الولايات المتحدة الامريكية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مجلس التعاون الخليجي و مجموعة العمل المالي الدولي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة و مجموعة اجمونت...

²⁹ عبد الله محمد الحلو ، الجهود الدولية و العربية لمكافحة تبييض الأموال، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007 ، ص 113.

وعلى هذا الأساس، فلقد أنشئت مجموعة إقليمية للعمل المالي على مستوى منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من أجل مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب تسمى: "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من أجل مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب"³⁰

تتألف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من ستة عشر عضو³¹ و يجوز لأي دولة في منظمة الشرق الأوسط و شمال افريقيا الانضمام الى هذه المجموعة شريطة الموافقة على أهدافها و أن تشارك في برنامج التقسيم المشترك و سائر أعمالها، و أن تساهم في ميزانية المجموعة وفقا للأسس والضوابط و المعايير المتفق عليها. كما يجوز أن يشتغل بها وظيفة مراقبة منظمة دولية أو إقليمية أو أي دولة تقع خارج منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا شرط تدعيم أهداف المجموعة و اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعضوية بإجماع الدول الأعضاء و تتمثل أهداف المجموعة في:³²

- اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب طبقا لقيم اتفاقية بالدول الأعضاء و أطرها الدستورية و نظمها القانونية.

- تبني تنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة GAFI بشأن مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الدولي.

³⁰ نبيل محمد عبد الحلیم عواعة، المسؤولية الدولية عن جرائم غسل الأموال في ضوء أحكام القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013، ص 699.

³¹ عادل محمد أحمد جابر السوي، المسؤولية الجنائية من جريمة غسل الأموال في التشريع المصري رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص 932.

³² بن الأخضر محمد، المرجع السابق، ص 161.

- تنفيذ معاهدات و اتفاقيات الأمم المتحدة و قرار مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء و الجهات الدولية لتعزيز الالتزام بهذه المعايير و الإجراءات في جميع أنحاء العالم .

- العمل سويا لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، و تبادل الخبرات حول هذه القضايا و تطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها.³³

تتمثل جهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بخصوص مكافحة جريمة تبييض الأموال في تحديد علاقتها و ارتباطها بجريمة تمويل الإرهاب على الصعيد الإقليمي . أين اعتمدت آلياتها و وضعت أسس و ضوابط عملها و تتمثل في تشكيل فريق عمل التدريب و التطبيقات يتكون من خمس دول الأعضاء هي : الإمارات ، البحرين، لبنان و المغرب و اليمن بالإضافة الى المراقبين و هم صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة برئاسة الإمارات العربية.

و تركز مهام هذا الفريق حول تعريف الأعضاء بالمشورات الدالة على حدوث عمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تدريب المتخصصين و رفع مستوى الوعد لديهم حيث تتمثل الآلية في قيام المجموعة ورشة عمل بهدف الحصول على المعلومات و المواد التي تساعد المشرعين بكل دولة من دول الأعضاء على تطوير و تحسين القوانين و الأنظمة المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

³³ عادل محمد أحمد جابر السوي ، المرجع السابق، ص 933 .

المطلب الثاني: جهود دول الإتحاد الإفريقي في مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

أشارت العديد من البلدان الإفريقية في تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، إلى أنها تعرضت لأنشطة إرهابية بشكل أو آخر لذلك قامت معظم الدول في إفريقيا على مدى السنين بتأييد الصكوك الدولية المنظمة للممارسات التي تقود إلى إرهاب كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه .

و علاوة على ذلك، بحثت إفريقيا واتخذت أيضا مواقف إقليمية مشتركة لمكافحة الأنشطة التي تيسر الإرهاب أو تقترن به وتنظيمها، مثل الاتجار بالمخدرات و الاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالبشر والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال.

فبعد الأحداث المأساوية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 و ما أعقبها من اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر 2001، كل ذلك دعا إلى سن تشريعات وطنية محددة للتصدي لظاهرة الإرهاب ومكافحتها وتحقيقا لهذه الغاية، عدلت العديد من البلدان الإفريقية تشريعاتها الوطنية، وذلك تبعا لمدى خطورة العمل الإرهابي، وقد جرى تعزيز الجهود الوطنية بالجهود الدولية والإقليمية من خلال اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب في إفريقيا ومكافحته المنعقدة في الجزائر في جويلية 1999 و شكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول في التشريع الإفريقي المتعلق بالإرهاب على صعيد القارة.

حيث تم عقد اجتماع قمة في أكتوبر 2001 في داكار للنظر في نهج عملي لمكافحة الإرهاب في إفريقيا و دراسة السبل التي يمكن أن تسهم القارة من

خلالها في الحملة العالمية الجديدة ضد الإرهاب في ضوء قرار مجلس الأمن سالف الذكر، وهذا الاجتماع كان يهدف إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب المرتكبة سواء في القارة الإفريقية أو في أي مكان آخر من العالم، وكذا دعوة جميع الدول الإفريقية للتصديق، على سبيل الاستعجال على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وعلى صكوك الأمم المتحدة المماثلة وأن تتخذ تدابير قانونية ودبلوماسية ومالية وغيرها من التدابير لمكافحة الإرهاب على كل من الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي. كما أوصى هذا الاجتماع منظمة الوحدة الإفريقية بأن تعقد اجتماع قمة غير عادي لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في إفريقيا في محاربة الإرهاب ، و أكد على ضرورة إعداد مشروع بروتوكول إضافي للاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المتعلق بالإرهاب ، بالتشاور مع الدول الأطراف وذلك وفقا لأحكام المادة 21 من الاتفاقية المذكورة .

و بتاريخ 11 نوفمبر 2001 خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة التي عقدت في نيويورك ، عقد الجهاز المركزي لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها دورته الاستثنائية الخاصة على المستوى الوزاري المتداول حول مشكلة الإرهاب ، و النظر في السبل التي يمكن أن توصل بها إفريقيا مساهمتها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة ومنع الإرهاب، في ظل قرار مجلس الأمن 1373 ، وأصدر أعضاء الجهاز المركزي بيانا يؤكد على إعلان دكاكرا واقتراحه الرامي إلى اعداد بروتوكول إضافي لاتفاقية الجزائر لعام 1999³⁴، و على إثر ذلك، عقدت لجنة الاتحاد الإفريقي اجتماعا حكوميا دوليا رفيع المستوى في الجزائر، بشأن منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا في الفترة من 11 الى 14 سبتمبر 2002، وكان الغرض من هذا الاجتماع التداول حول اتخاذ تدابير عملية لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا وللنظر في خطة عمل للتنفيذ الفعال

³⁴ - ر رسالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار رقم 1373(2001) بشأن مكافحة الإرهاب ص 13.

لاتفاقية الجزائر لعام 1999 وقرار مجلس الأمن 1373 لسنة 2001 ، حيث تناولت خطة عمل الجزائر المتعلقة بمنع و مكافحة الإرهاب في افريقيا بعض الأحكام الأساسية للقرار رقم 1373 و تنشئ شبكة معقدة للتعاون و تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي ، بشأن مختلف أنشطة مكافحة الإرهاب ، بما في ذلك الشرطة و مراقبة الحدود و إيقاف تمويل الإرهاب و اتخاذ تدابير تشريعية و قضائية و وقائية للتصدي لتهديد الإرهاب . و تؤكد خطة العمل بصفتها ملحقا لاتفاقية الجزائر على أهمية التصديق على اتفاقية الجزائر و الحاجة الملحة لذلك .³⁵

و فيما يتعلق بالشرطة و مراقبة الحدود ، تضع الخطة إطارا لتبادل المعلومات بشأن الأساليب و الخبرات المتعلقة بهذا المجال ووثائق السفر القابلة للقراءة عن طريق الحاسوب ، بالإضافة الى معالجة طلبات اللجوء و التدريب و استخدام المعلومات المتوافرة لضمان أمن ووثائق السفر.³⁶

أما في المجالين التشريعي و القضائي، تدعو الخطة إلى تنسيق و ترشيد القواعد و الإجراءات و الهياكل القانونية حتى تكون أكثر استجابة لضرورة منع الإرهاب و محاربتة. و فيما يتعلق بإيقاف تمويل الإرهاب، وضعت مجموعة من التدابير لتبسيط و تعزيز الأنشطة المصرفية و المالية التي من المرجح أن تؤدي الى أنشطة إرهابية او تشجع على المشاركة فيها.

علاوة على ذلك ، تضع خطة العمل أيضا مجموعة من التدابير لتبسيط و تيسير أمر إبرام معاهدات تسليم المجرمين و تبادل المساعدة القانونية و مواصلة تشجيع الدول على ذلك . كما تقضي بتحديد جهات اتصال على

³⁵ - نفس المرجع و الموضوع.

³⁶ - نفس المرجع ، ص 14.

المستوى الإقليمي لمتابعة المسائل المتعلقة بتنفيذ خطة العمل وإجراء الاتصالات الخاصة بها، وإعداد تشريع نموذجي ومبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على تكييف تشريعاتها لتتلاءم مع أحكام الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية ذات الصلة.³⁷

ولترجمة هذه التدابير إلى أعمال، تنص خطة العمل على إنشاء مركز إفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، يكون مسؤولاً عن تمركز المعلومات والتدريب وتوفير الخبرات والدراسات والتقييمات والتحليلات المتعلقة بأنشطة الإرهابيين وأنشطة مكافحتهم ومتابعة هذه الأنشطة.

بناء على ما سبق، يتضح أن الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية ساهم بشكل كبير في مكافحة جريمة الإرهاب وسبل تمويله، إلا أن بعض العوامل السائدة في القارة كانت تعيق الجهود المبذولة من قبل هذه الهيئة على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والقارية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1373 ومن بين هذه العوامل الصراعات وعدم الاستقرار السياسي والتنوع في الأعراف القانونية الأفريقية الفقر وضعف مستوى التكنولوجيا والقيود المتعلقة بالميزانية في كثير من الدول الأعضاء.

خاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع، نستنتج أن المنظمات الإقليمية أصبحت في الوقت الحالي تشكل أداة ناجعة وفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة بفضل الأساليب الأمنية التي تستخدمها في إطار الاتفاقيات الدولية التي تبرمها بين دول مختلفة من كل أنحاء العالم بهدف ضبط الجريمة ومكافحتها، حيث تعمل

³⁷ - ر سالة مؤرخة في 26 فيفري 2003 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار رقم 1373(2001) بشأن مكافحة الإرهاب ص 14.

هذه الهيئات الإقليمية على تعزيز فكرة التعاون الدولي و تكريس مبدأ سيادة القانون من خلال سعيها نحو استقرار الدول و حمايتهم من مخاطر الجريمة المنظمة و على رأسها عمليات تبييض الأموال و الإرهاب الدول و بالتالي المحافظة على السلم و الأمن الدوليين على الأصبدة الإقليمية .

لكن هذا الدور لا يكون له أي فعالية إلا إذا تم توحيد التشريعات بخصوص مكافحة جرمي تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، و هذا من خلال التنسيق فيما بين التشريعات الوطنية عن طريق استعراض القوانين الوطنية و تعديلها لوضع تعريف مشترك للأعمال الإرهابية و العقوبة للجرائم الجنائية المتعلقة بها ، بناء على الأحكام و المبادئ التي جاءت بها المنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

قائمة المراجع:

1. الكتب و المؤلفات

- سعيد علي بحبوح النقبى، المواجهة الجنائية للإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية و الإجرائية للقانون الدولي و الداخلي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2011.

- عبد الله محمد الحلو، الجهود الدولية و العربية لمكافحة تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2007

- محسن عبد الحميد، التعاون الأمني العربي و التحريات الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 1999

- مفيد نايف الدليمي، غسل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2006

- نبيل محمد عبد الحليم عواجة ، المسؤولية الدولية عن جرائم غسل الأموال في ضوء أحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013 .

- عادل محمد السيون، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

2. الرسائل الجامعية

- بن الأخضر محمد ، الآليات الدولية لمكافحة جرمي تبيض الأموال وتمويل الإرهاب الدولي، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015/2014.

- عمار تيسير بحبوح ، التعاون الدولي في مكافحة جرائم الإرهاب ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011.

- عادل محمد أحمد جابر السيوي، المسؤولية الجنائية من جريمة غسل الأموال في التشريع المصري، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

- حامد عبد الطيف عبد الرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية تدريب الضباط، الأكاديمية الملكية للشرطة بمملكة البحرين، 2012.

4. المواقع الالكترونية:

- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المؤرخة في 2010/12/21، على الموقع الالكتروني :

<http://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/3d3db3f5-15c5-4af1-ad9e-43d63885b923.pdf>